أثر اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة شركة حمود بوعلام–

The impact of the euro-Algerian partnership agreement on the Algerian economic enterprise–case study Hamoud boualem company-

حنان خداش[1،*]، بختة حداد[2]

[1] مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 (University of Algiers3) (الجزائر)

[2] مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 (University of Algiers3) (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 08/01/2020 ؛ ؛ **تاريخ القبول** : 25/06/2020 **تاريخ المراجعة** : 25/06/2020

ملخص : يهدف هذا المقال إلى دراسة واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل التطورات الاقتصادية وتأثيرات اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، حيث تبقى دول الاتحاد الأوروبي من أهم شركاء الجزائر في التجارة الخارجية، وبالتطرق إلى مضمون اتفاق الشراكة وأثاره، خاصة فيما يتعلق بتأهيل المؤسسات الجزائرية وصمودها أمام منافسة المؤسسات الأجنبية ومواجهتها للتحديات التي تعرفها وكمثال على ذلك تم دراسة حالة شركة حمود بوعلام للمشروبات معتمدين على أداة المقابلة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرات ايجابية وأخرى سلبية لاتفاق الشراكة على المؤسسات الجزائرية، لكن يبقى الجانب السلبي هو المهيمن، مما يدفع الجزائر في كل مرة للعمل على مراجعة خطوات تنفيذ بنود اتفاق الشراكة من أجل دعم تنافسية المؤسسات والاقتصاد الجزائري ككل.

الكلمات المفتاح: اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية؛ تجارة خارجية؛ تأهيل المؤسسات الجزائرية.

تصنيف JEL : F53؛ O43

Abstract: This article aims to study the Algerian economic enterprises situation in light of the economic developments and the Euro-Algeria Association Agreement effects since it entered into force in September 2005. The European Union is Algeria's largest trading partner and absorbs the major part of Algerian foreign trade. Therefore, this study addresses the content of the Association Agreement and its effects, especially with regard to the development of Algerian enterprises and their competitiveness. As a case study, the Hammoud Boualam Company for soft drinks has been studied in this context, Depending on the interview method. The study results concluded that the Association Agreement has had positive and negative consequences on Algerian enterprises, but the negative effects remain dominant. In order to support the competitiveness of its economic enterprises and its economy as a whole, Algeria and the EU meet regularly to discuss issues and best practices when applying the agreement.

Keywords: the euro-Algerian partnership agreement; Foreign Trade; upgrade of Algerian Enterprises.

Jel Classification Codes: F53 ؛ O43

* Corresponding author, e-mail: kheddache.hanane@univ-alger3.dz

I– تمهيد :

أصبحت المبادلات الدولية ضرورية نظرا للتطورات والتغيرات الواسعة، كما أن اتفاقيات تحرير التجارة جعلت العالم موحدا اقتصاديا حيث كل دولة تستفيد من الميزة النسبية لدولة أخرى والجزائر على غرار الدول النامية، كان عليها مسايرة هذه التغيرات والتطورات والاندماج في الاقتصاد العالمي، بعدما كانت تحتكر تجارتها الخارجية وتتبع السياسة الحمائية إلى غاية بداية التسعينات، بعد هذه الفترة اتجهت إلى تحرير التجارة الخارجية والتوجه إلى آليات السوق وإتباع سياسة إصلاح واسعة، ودخلت الجزائر في مارس 1997 مفاوضات اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى حين تم توقيع الاتفاقية سنة 2005، والذي نص من خلاله إعلان برشلونة على ضرورة بناء تدريجي لمنطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، كما تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للمعاملات التجارية بالنسبة للجزائر، وبعد هذا التوقيع أصبحت السوق الجزائرية تهيمن عليها كل من فرنسا، إسبانيا، إيطاليا ... حيث يمثلون أول شريك أجنبي مقارنة بالدول الأخرى، فالقدرات التنافسية للدول المتوسطية ضعيفة مقارنة بقدرات دول الاتحاد الأوروبي، مما جعل المؤسسات الجزائرية غير قادرة على مواجهة المنافسة غير المتكافئة بينها وبين المؤسسات الأجنبية، ومنه يمكن طرح **الإشكالية** التالية: **ما مدى تأثير اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ؟ يتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مكانة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية الجزائرية ؟
- هل المؤسسات الجزائرية لديها القدرة على منافسة المؤسسات الأجنبية ؟
- كيف انعكس اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

وتم وضع **الفرضيات** التالية :

- الاتحاد الأوروبي أهم متعامل تجاري لدى الجزائر.
- المؤسسات الجزائرية ليست مؤهلة للدخول في منافسة مع المؤسسات الأجنبية.
- انعكاس اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في غير صالحها.

1.I– الدراسات السابقة: 1– **دراسة** (ناصر، 2007)[1] تناولت هذه الدراسة متطلبات نجاح اتفاق الشراكة الأورو–جزائري وذلك عن طريق تأهيل المؤسسات الجزائرية ومحيطها وتأهيل التكوين، كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الإجراءات التي يجب اتخاذها لضمان نجاح اتفاق الشراكة وبهذا اجتمعت دراستنا مع هذه الدراسة في تسليط الضوء على المؤسسة الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأورو–جزائري، ومن الاستنتاجات المتوصل إليها أن الشراكة تتطلب تأهيل المحيط الاقتصادي نظرا لتفاوت مستوى الأداء بين الاقتصاد الجزائري واقتصاد دول الاتحاد الأوروبي.

2– **دراسة** (علاوي وبوروشة، 2016)[2] تضمنت هذه الدراسة واقع الاقتصاد الجزائري وأثر الشراكة عليه، كما تطرقت إلى الآثار الناجمة عن إبرام هذه الاتفاقية وتأهيل المؤسسات الجزائرية، وهدفت هذه الدراسة إلى تفعيل الشراكة الأورو–جزائرية من الاندماج في الاقتصاد العالمي وبهذا اجتمعت دراستنا مع هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على اتفاق الشراكة والمؤسسات الجزائرية، واستنتجت أن الجزائر إذا أرادت مواكبة التطورات عليها أن تسارع إلى تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية الجذرية.

3– **دراسة** (نسيب، 2016)[3] تضمنت هذه الدراسة الأصول التاريخية للشراكة الأورو–متوسطية ودور الشراكة الأورو–جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي هذه الدراسة تم تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, أما في دراستنا تطرقنا إلى المؤسسة الاقتصادية عموما حيث هدفت دراستهم إلى توضيح دور الشراكة الأورو–جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة، ومن النتائج المتوصل إليها أن الم ص م تعاني جملة من الصعوبات.

2.I .الإطار النظري لمتغيرات الدراسة: تم تقسيمه إلى أربع محاور وهي كالتالي

1. 2.I .مكانة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية :

يعتبر الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية بالنسبة للعالم وخاصة دول البحر الأبيض المتوسط، والجزائر على غرار دول البحر الأبيض المتوسط سعت للاندماج في الاقتصاد العالمي، وعبرت عن ذلك بإبرام اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي والذي أصبح أكبر متعامل تجاري وأهم مورد لها، ويتم توضيح ذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (1): الصادرات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافية (%)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاتحاد الأوروبي	55.6	52.5	43.6	52.2	51.3	49.1	50.8	55.3	63.5	64.2	66.3	57.4	57.9
الدول الأوروبية الأخرى	4.3	3.8	3.6	4.0	5.0	5.8	5.9	4.6	3.7	4.4	5.4	4.9	5.5
أمريكا الشمالية	28.0	33.8	37.8	30.6	28.3	29.4	26.7	22.1	13.7	10.1	8.2	17.2	11.8
أمريكا اللاتينية	7.0	4.5	4.4	3.8	4.1	4.6	5.8	5.9	5.0	5.1	4.9	6.6	7.2
بلدان المغرب العربي	0.9	0.9	1.3	2.0	1.9	2.2	2.2	2.9	4.1	4.9	4.5	3.9	3.6
الدول العربية	1.3	1.1	0.8	1.0	1.2	1.2	1.1	1.3	1.2	1.0	1.6	1.3	2.2
إفريقيا	0.1	0.0	1.1	0.5	0.2	0.1	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3
أسيا	2.7	3.4	7.1	5.8	7.8	7.4	7.4	7.7	8.5	10.0	8.7	7.9	10.9
باقي دول العالم	0.1	0.0	0.3	0.1	0.1	0.0	0.1	0.0	0.1	0.0	0.2	0.6	0.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: http://www.ons.dz ONS, évolution des échanges extérieurs de marchandises Alger:2015 et 2018

يتضح من الجدول أعلاه أن الاتحاد الأوروبي يحتل النصيب الأكبر من الصادرات الجزائرية، حيث بلغت نسبتها (55.6 %) سنة 2005 ثم بدأت بالانخفاض إلى غاية 2013، أين بدأت نسبتها في الارتفاع حتى سنة 2016 بنسبة (57.4%) ثم ترتفع إلى (57.9%) سنة 2017، كما تحتل دول أمريكا الشمالية المرتبة الثانية من صادرات الجزائر بنسبة (11.8%) سنة 2017، تليها في المرتبة الثالثة آسيا بنسبة (10.9 %)، وفي المرتبة الرابعة أمريكا اللاتينية وتليها الدول الأوروبية الأخرى، وكذلك بلدان المغرب العربي والدول العربية وإفريقيا وباقي دول العالم التي كانت نسبة الصادرات إليها منخفضة. وبهذا أصبح الاتحاد الأوروبي يحتل المركز الأول مقارنة بباقي الدول وذلك نتيجة الاتفاقيات والتسهيلات بينه وبين الجزائر.

الشكل رقم (1): صادرات الجزائر حسب المنطقة الجغرافية لسنة 2017

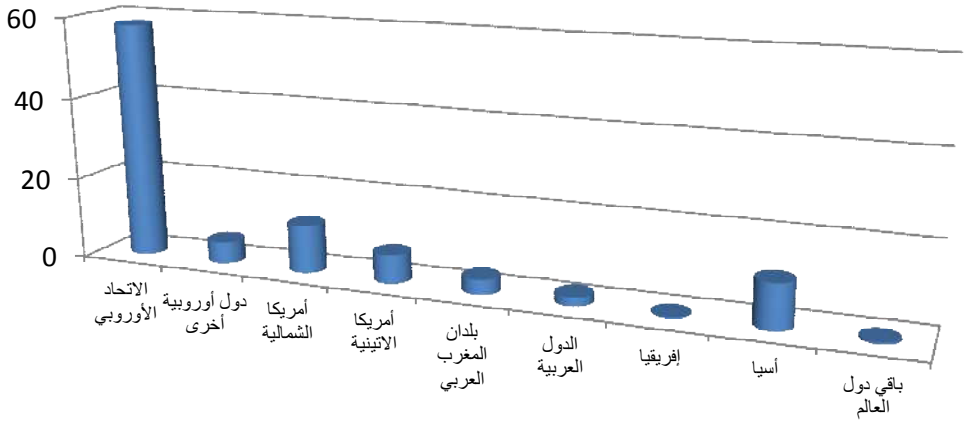

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاستناد على الجدول أعلاه

الجدول رقم (2): الواردات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافية (%)

Source: http://www.ons.dz ,ONS, évolution des échanges extérieurs de marchandises Alger:2015 et 2018.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاتحاد الأوروبي	52.6	54.4	51.9	52.8	52.4	50.5	52.1	52.3	52.2	50.7	49.3	47.7	44.1
دول أوروبية أخرى	12.1	8.3	7.5	6.3	8.2	6.9	5.5	8.0	7.0	7.0	7.3	6.8	9.3
أمريكا الشمالية	7.8	7.9	9.5	8.0	6.2	6.0	5.1	4.5	5.0	5.7	6.4	6.0	5.3
أمريكا اللاتينية	6.6	6.5	6.6	7.0	5.3	6.4	8.9	7.5	6.5	7.2	6.2	6.6	7.2
بلدان المغرب العربي	1.1	1.1	1.0	1.0	1.2	1.3	1.5	1.6	1.9	1.3	1.3	1.5	1.3
الدول العربية	2.1	2.3	2.2	1.8	2.8	3.1	3.7	3.1	4.4	3.3	3.7	4.1	3.3
افريقيا	0.7	0.7	0.8	1.0	0.9	1.0	1.2	1.5	1.1	0.8	0.7	0.5	0.4
أسيا	16.2	17.6	19.6	21.2	22.3	24.3	21.1	20.9	21.2	23.2	24.1	25.9	27.9
باقي دول العالم	0.8	1.2	0.9	0.9	0.7	0.6	0.9	0.8	0.7	0.9	1.0	0.9	1.3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

الشكل رقم (2): واردات الجزائر حسب المنطقة الجغرافية لسنة 2017

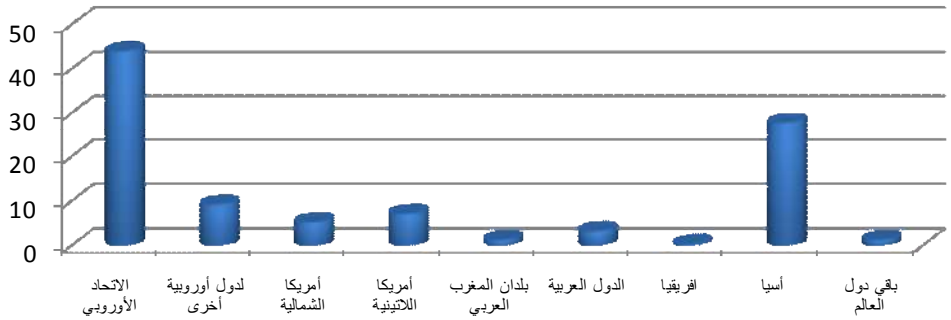

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول أعلاه

يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم مورد للجزائر، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الواردات من سنة 2005 إلى 2012 تراوحت بين (50%) و(54%) من مجموع الواردات الجزائرية، ومن 2013 إلى غاية 2017 انخفضت هذه النسبة من (52.2%) إلى (44.1%)، كما تحتل أسيا المرتبة الثانية حيث قدرت نسبة الواردات (27.9%) سنة2017 تليها دول أوروبية أخرى بنسبة (9.3%)، وتبقى كل من أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، بلدان المغرب العربي، الدول العربية، إفريقيا وباقي دول العالم تشارك في الواردات الجزائرية بنسب منخفضة.

تبين من خلال الجدول (1) و(2) أن الاتحاد الأوروبي يحتل مكانة كبيرة بالنسبة للجزائر مقارنة بباقي دول العالم وهذا ما يفسر قوة العلاقة بين الطرفين وسنوضح في الجدول (3) الصادرات والواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (3): الصادرات والواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي(%)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الواردات	52.6	54.4	51.9	52.8	52.4	50.5	52.1	52.3	52.2	50.7	49.3	47.7	44.1
الصادرات	55.6	52.5	43.6	52.2	51.3	49.1	50.8	55.3	63.5	64.2	66.3	57.4	57.9

Source :http://www.ons.dz ,évolution des échanges extérieurs de marchandises-Alger:, 2015 et 2018

الشكل (3): الصادرات والواردات من الاتحاد الأوروبي

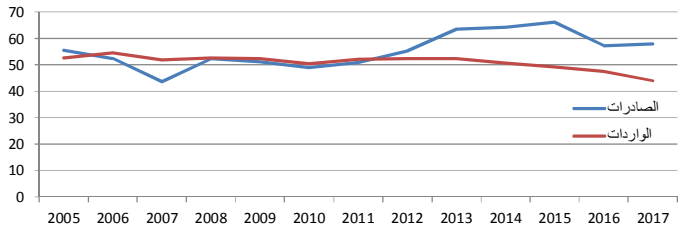

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاستناد على الجدول أعلاه

يوضح الجدول أعلاه نسبة الصادرات والواردات الجزائرية مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث يبين هذا الأخير المكانة الهامة للاتحاد الأوروبي كأهم المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر، سواء من ناحية الواردات رغم انخفاضها في الفترة الأخيرة 2014-2017 (وضعت الجزائر في هذه الفترة مجموعة من التدابير للحد من الواردات نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي الجزائري) مقارنة بالصادرات الجزائرية - أكثر من (90%) منها تتمثل في صادرات المحروقات- وهذا ما يؤكد عمق العلاقة بين الطرفين الذي طوقها اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية، التي استفاد منها الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال ارتفاع الواردات وجعل الجزائر تعاني من التبعية، حيث تمثل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نسبة ضئيلة جدا.

2.2.I. اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية كآلية لتحرير التجارة الخارجية:

أبدت الجزائر سنة 1993 رغبتها للدخول في مفاوضات من أجل توقيع اتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، وفي مارس 1997 انطلقت المفاوضات بصفة رسمية، ثم توقفت المفاوضات في شهر ماي من قبل الطرف الجزائري، وفي آفريل سنة 2000 استأنفت المفاوضات إلى أن تم توقيع الاتفاقية في 22 أفريل2002، ودخولها حيز التنفيذ سبتمبر2005 [4]، وذلك بإنشاء تدريجي لمنطقة التبادل الحر لفترة انتقالية 12 سنة والتي تم تمديدها إلى سنة 2020.

- **محتوى اتفاق الشراكة :**

احتوى الاتفاق الجزائري –الأوروبي على 110 مادة تمثلت في ثمانية جوانب أساسية[5]:

أ– الجانب الأول: يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين والذي تناولته المواد (3-4-5) مما يسمح للطرفين بإقامة علاقات دائمة تساهم في تحقيق الرفاهية والأمان للمنطقة المتوسطية.

ب– الجانب الثاني: ويتمثل في حرية التبادل التجاري أي حرية تنقل البضائع وتضمنته المواد (6-29) وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل، وهذا من خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ[6]، إلى أن الجزائر سنة 2015 طلبت بمراجعة بنود الاتفاقية وتم تمديد هذه الفترة ب 3 سنوات أي إلى غاية 2020 وكانت السلع محور التفاوض تشمل:

- ✓ **المنتجات الصناعية:** يتم إلغاء جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية على جميع المنتجات المصنعة في إطار إقامة منطقة تبادل حر وهذا من خلال تنفيذ رزنامة اتفق بين الطرفين على أن تكون وفق قوائم.
- ✓ **المنتجات الزراعية:** منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحمولة ويكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بها جزئيا وتدريجيا وهذا عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاء بعضها وفق نظام الحصص، وكذا وضع إطار زمني الذي يتم فيه التعامل بهذه الإجراءات مع إمكانية توسيع التنازلات المتبادلة بين الطرفين على أساس المعاملة بالمثل.

ت– الجانب الثالث: ويتمثل في تجارة الخدمات التي نصت عنها المواد (30-37) حيث ينص اتفاق الشراكة على صيغة انتقالية يلتزم بموجبها الاتحاد الأوروبي بتمكين الجزائر من الاستفادة من التزامات دول الاتحاد الأوروبي الخاصة بتحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاق العام لتجارة الخدمات، مقابل التزام الجزائر بتمكين الاتحاد الأوروبي من الاستفادة من مبدأ الدول الأكثر رعاية.

ث– الجانب الرابع: يتعلق بالمدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل بالإضافة إلى وضع إجراءات وقواعد مشتركة لتنظيم حرية انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي (المواد 38-39) وكذا القواعد التي تحكم المنافسة.

ج– الجانب الخامس: ويتمثل في التعاون الاقتصادي وتضمنته المواد (40-62) ويغطي المجالات التالية: التعاون الجهوي – العلوم التقنية والتكنولوجية البيئة – الصناعة تأهيل الهياكل الاقتصادية – حماية وترقية الاستثمارات – تقارب التشريعات – الخدمات المالية – الفلاحة والصيد – النقل – الاتصالات – مؤسسات الإعلام – الطاقة والمناجم – السياحة والصناعة التقليدية – الجمارك – الإحصاء – حماية المستهلكين وحوار حول السياسة الاقتصادية الكلية ووسائل تطبيق هذه الإجراءات.

ح– الجانب السادس: يتمثل في التعاون الاجتماعي والثقافي وتضمنته المواد (67-78) ويهدف إلى ترقية الحوار الثقافي والتعاون يشمل كل المجالات، تشجيع تبادل الشباب (تكوين أشخاص يشتغلون في المجلات الثقافية) الصحافة والوسائل السمعية البصرية، الإرث الثقافي.

خ– الجانب السابع: يتمثل في التعاون المالي (المادة 74) والذي يقوم على ما يلي:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد.
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.
- ترقية الاستثمارات.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناجمة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

د– الجانب الثامن : يتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وذلك:

- بتقوية مؤسسة الدولة والقانون.
- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة.
- التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة.
- مقاومة تبييض الأموال.
- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومكافحة الفساد والرشوة.

- **أهداف اتفاق الشراكة :**
- **أهداف الشراكة الخاصة بالجزائر:** وتتمثل فيما يلي[7]:

- تشجيع تدفق رؤوس الأموال الخاصة من الاتحاد الأوروبي لأغراض تنموية.
- زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الأوروبية.
- نقل التكنولوجيا والخبرات والحصول على الدعم المالي والتقني الضروري لتحديث الاقتصاد.
- بما أن اتفاق الشراكة يقوم على مبدأ المعاملة بالمثل فإن الجزائر بتخفيضها للرسوم الجمركية على السلع الصناعية الأوروبية المستوردة لتصبح ملغاة تماما في نهاية المدة الانتقالية المحددة ب 12 سنة، والتي مددت إلى 15 سنة من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ سيمنح الاتحاد الأوروبي الإعفاءات الكاملة للسلع الصناعية الجزائرية فور بدء العمل بالاتفاقية.

- التحرير الاقتصادي.

- **أهداف الاتحاد الأوروبي**: لا تختلف عن أهداف الشراكة الأورو– متوسطية ويمكن ذكرها في النقاط التالية[8]:

- دعم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في مجال البيئة، الطاقة، الاستثمار.
- العمل على توفير عوامل الاستقرار في المنطقة المتوسطية.
- توسيع منطقة نفوذ مجموعة الدول الأوروبية لتشمل دول الحوض المتوسط في جنوبه ودول الشرق الأوسط.
- التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها والزاحفة من دول الجنوب المتوسطي.

- **الأهداف الأساسية لاتفاق الشراكة الأورو– جزائرية**: وتتمثل في[9]:

- توفير إطار عمل للحوار السياسي.
- إنشاء منطقة أورو– متوسطية للتجارة الحرة الصناعية.
- تشجيع الاستثمار وتقوية التعاون في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- توطيد العلاقة بين البلدين لإعداد سياسة الحوار والتعاون، تعزيز التبادلات والتعاون بين المغرب العربي وبين دول الاتحاد الأوروبي والتحرير التدريجي للتجارة.

I.2 .3.تأهيل المؤسسات الجزائرية:

في إطار اتفاقيات تحرير التجارة والتعاون الاقتصادي، أضحى من الضروري على المؤسسات الجزائرية ترقية تنافسينها للعمل وفق المعايير الدولية وذلك من خلال التأهيل فهو يعتبر مجموعة من الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة، فهذا الإجراء التطوري يعمل على تحضير المؤسسات مع متطلبات انفتاح السوق، حيث تعتبر عملية التأهيل تحديًا ومسألة تشكل جزء من النهج الشامل لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بشكل عام والشركة بشكل خاص، بهدف تعزيز الشركة والحفاظ عليها في المستقبل. وتعتبر ديناميكية الاستبدال والبديل الحقيقي للنمو خارج المحروقات، ويعتمد هذا النهج على الأهداف الأساسية التالية[10]:

- تكثيف وتنويع النسيج الاقتصادي.
- تحسين القدرة التنافسية للشركة بأبعادها المتعددة.
- الحفاظ على مكانة المؤسسة في السوق المحلي وإدماجها في السوق العالمي.

- **برامج التأهيل المختلفة للمؤسسات الاقتصادية**: وتتمثل في أربع برامج[11]:

1. **برنامج وزارة الصناعة:**

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التنافسية الصناعية وتغطية المساعدات المالية إلى المؤسسات الصناعية، وبموجب قانون المالية 2000 تم إنشاء صندوق دعم التنافسية الصناعية[12]، حيث يشمل عصرنه المؤسسات وجعلها قادرة على المنافسة.

2. **برنامج MEDA:**

يندرج في إطار التعاون الأورو– متوسطة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع اللجنة الأوروبية بهدف تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وتحضير هذا القطاع لمواجهة مخلفات تحرير التجارة الخارجية وإعطائه الإمكانيات اللازمة للتأقلم مع الوضع الجديد، كذلك إعطائه المكانة اللائقة في تركيبة الاقتصاد الجزائري، حيث يتوجه برنامج ميدا للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص والمتعلق بالإنتاج الصناعي، كما أن برنامج الدعم يرتكز على ثلاث محاور:

- تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمداده الدعم للابتكار.
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بدعم جمعيات أرباب العمل المتخصصين في الفضاءات الوسطية مع هذا التكوين.

3. برنامج التأهيل المسير من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يعتبر كتكملة لبرنامج التأهيل الموجودة ويضم المؤسسات التي تشغل أقل من 20 عاملا، وضع حيز التنفيذ سنة 2006 ومدته 6 سنوات ويرتكز البرنامج على المحاور التالية:

- الأنشطة القطاعية
- النشاطات الجهوية

4. برنامج الهيئة الألمانية للتعاون التقني GTZ:

يساهم في تقديم الخدمات لصالح المؤسسات بهدف ضمان التنمية المستدامة للاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال تعزيز مهارات هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[13]، كذلك يهدف هذا البرنامج إلى العمل على الرفع من تنافسية المؤسسات وتأهيلها من أجل التقليل من المنتجات المستوردة، حيث انطلقت هذه الشراكة في جانفي 2000 إلى 2003 .

I.2 .4 .تحديات المؤسسات الجزائرية:

في إطار التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، وجدت المؤسسات الجزائرية نفسها في منافسة غير متكافئة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية الأوروبية التي لها كفاءة عالية وإنتاجية مرتفعة وقدرات تقنية، تكنولوجيا، إدارية وتسويقية كبيرة وبين المؤسسات الجزائرية ضعيفة الفعالية مقارنة بها، مما يجعل حصيلة المنافسة الاقتصادية في منطقة التبادل الحر في صالح الطرف الأقوى، مما يتطلب على المؤسسات الجزائرية إتباع إجراءات تأهيلية ضرورية تمكنها من الصمود أمام المنافسة الشديدة[14].

- **شروط نجاح المؤسسات الصناعية الجزائرية:** تتمثل في[15]:

- تحليل المحيط التنافسي الذي يواجه المنتجين، حيث يسمح بتحديد جوانب القوة والضعف لمختلف القطاعات وتحديد النشاطات التنافسية التي تكون فيها الجزائر أكثر دقة على النمو أو الرفع من حصصها في الأسواق العالمية.
- إعادة التأهيل الصناعي ليست فقط مشكلة مالية بل هي قضية إستراتيجية صناعية، موارد بشرية، التحكم التكنولوجي وهياكل دعم التأهيل ولكن هذه العوامل تبقى خاضعة كلها لمشكلة التمويل.
- إن المكاسب المتوقعة للاقتصاد الجزائري تأتي من الدخول الواسع والأقل تكلفة لسلع التجهيز والسلع المستوردة وهذا من شأنه تحسين إنتاجية الصناعة الجزائرية.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تقوية وإصلاح النظام الضريبي لتعويض الانخفاض في الدخل الجمركي من الواردات نتيجة إزالة التعريفات عن السلع القادمة من الاتحاد الأوروبي.
- التوفيق بين المعايير والإجراءات الجمركية والإحصائية وتنظيم السوق وسياسة المنافسة وآليات الاستثمار.
- زيادة التوجه نحو السوق مع تحرير أسواق عناصر الإنتاج والسلع المحلية.
- الخوصصة وإصلاح القطاع العام.

I.3. دراسة ميدانية في مؤسسة حمود بوعلام:

- **تقديم المؤسسة:**

شركة حمود بوعلام هي شركة جزائرية ذات مسؤولية محدودة، تتكون من رأس مال قدره 5 000 000 000.00 دج وتحتوي على 710 عامل خاصة بتصنيع المشروبات المختلفة، وهي شركة عائلية تم تأسيسها سنة 1878 في الجزائر مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة، ولها فروع

عبر مجموعة من ولايات الوطن (البليدة –بجاية– وهران– سطيف– سيدي بلعباس) تقدم مجموعات متنوعة من المشروبات (سليكتو–الليمونادة–سليم–ألما....) حيث تعتبر أبرز المنتوجات المسوقة والأكثر شهرة في الجزائر، وكذلك بدأت في الانتشار في مختلف الدول التي تتواجد بها الجالية الجزائرية.

الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي للمؤسسة

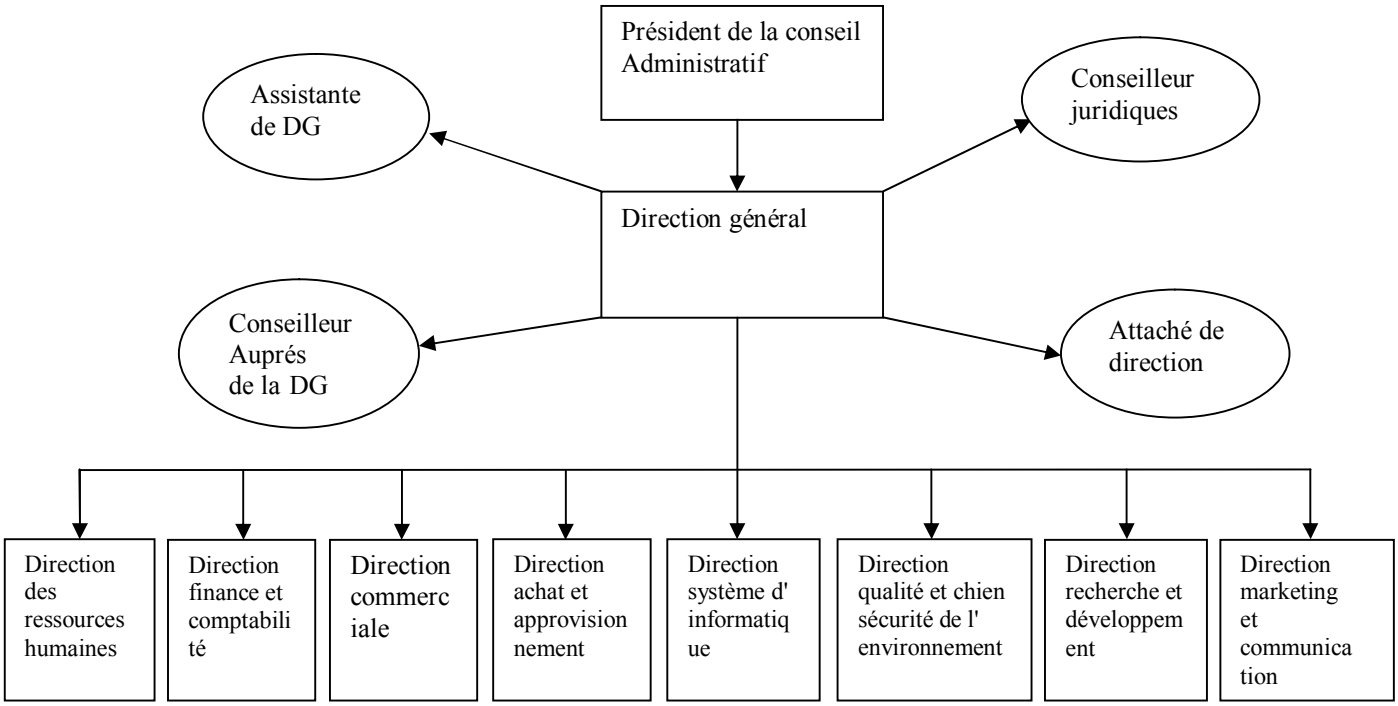

المصدر : تم الحصول عليه من المؤسسة في جانفي 2019

II – الطريقة والأدوات :

للحصول على البيانات ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على أداة المقابلة مع مسئولي مؤسسة حمود بوعلام، حيث احتوت المقابلة على أكثر من 20 سؤال، موزعة على مديري مصالح المؤسسة والتي تم تقسيمها إلى 4 محاور بما يخدم المتغير التابع والمستقل، كما اعتمدنا على الوثائق والسجلات الإدارية التي تم تزويدنا بها من الشركة.

محاور أسئلة المقابلة:

1- **المحور الأول:** يتضمن أسئلة عن القدرات والامكانيات التي تمتلكها المؤسسة.
2- **المحور الثاني:** يتضمن الوضع المالي للمؤسسة.
3- **المحور الثالث:** يتضمن أسئلة حول قدرة المؤسسة على التصدير.
4- **المحور الرابع:** أسئلة حول تحديات الواردات.

– النتائج ومناقشتها :

بناء على إجابات الأسئلة والمعلومات التي تم الحصول عليها قمنا بتحليلها واستنتاج بعض النتائج:

1– القدرات والإمكانيات التي تمتلكها المؤسسة :

تتمتع شركة حمود بوعلام بكفاءة عالية من الإنتاجية وقدرات تقنية وتكنولوجية حيث تملك أكثر من 8 آلات إنتاج كبرى، فمع الانفتاح والتحرير التجاري استطاعت الشركة استيراد آلات جعلتها قادرة على الإنتاج بقدرة كبيرة والسير مع التطور، حيث لها قدرات إدارية وتسويقية – تروج عن منتوجاتها من خلال جميع وسائل الإعلام – وبهذه القدرات والإمكانيات حاولت أن تنافس من خلالها مؤسسات الاتحاد

الأوروبي وغيرها، كذلك تمتلك الشركة خبرات واسعة تجعلها تنافس بها المؤسسات الأوروبية، حيث تعتبر الصناعات الغذائية أكثر صمودا من القطاعات الأخرى.

2- الوضع المالي للمؤسسة :

- بالنسبة **للتكاليف** التي تنفقها الشركة في سبيل إنتاج السلع التي قد تكون مرتفعة أو منخفضة على حسب كمية الإنتاج، وتعتبر أكثر التكاليف التي تتحملها الشركة هي تكاليف المواد الأولية، فبالنسبة لشركة حمود بوعلام فإن (90%) إلى (95%) هي مواد أولية مستوردة (تستورد من فرنسا – هولندا – اسبانيا – ايطاليا وكذلك تونس)، وذلك لندرتها في الجزائر ومع اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية وتحرير التجارة الخارجية استطاعت شركة حمود بوعلام الاستفادة من هذا التحرير وتغطية نقص أو انعدام المواد الأولية في الجزائر، ففي قانون المالية 2018 وضعت الجزائر بعض الإجراءات والتدابير التي اعتبرت عائق للمؤسسة في الحصول على المواد الأولية، وذلك بسبب ندرتها في الجزائر مما جعل المؤسسة تعتمد على المخزون فقط، فإتباع الحمائية دون وجود قاعدة انتاج يسبب ضرر وخسائر كبيرة للمؤسسات الوطنية، والجدول الموالي يوضح تكاليف المواد الأولية لشركة حمود بوعلام من سنة 2011 إلى 2017 والتي أكثر من (90%) منها هي مواد أولية مستوردة.

الجدول رقم (4): تكاليف المواد الأولية

الوحدة: مليار د ج

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ت م أ	2.24	2.36	2.30	2.21	1.87	2.15	2.27

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاستناد إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من المؤسسة

الشكل (5): تكاليف المواد الأولية

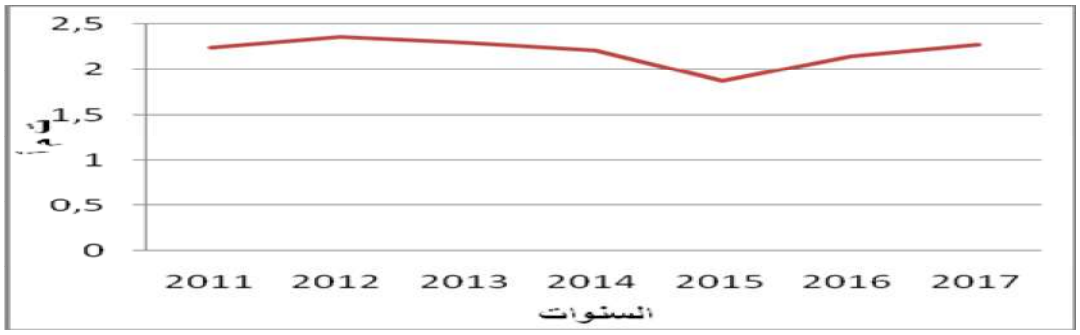

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاستناد إلى الجدول أعلاه

- بالنسبة لرقم أعمال مؤسسة حمود بوعلام فسنحاول من خلال الجدول أدناه تبرير تطور مبيعات الشركة من سنة 2011 إلى غاية 2017.

الجدول رقم (5): رقم أعمال المؤسسة

الوحدة: مليار د ج

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رقم الأعمال	7.12	7.48	8.14	8.04	7.75	8.45	8.97

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاستناد إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من المؤسسة

الشكل (6): رقم أعمال المؤسسة

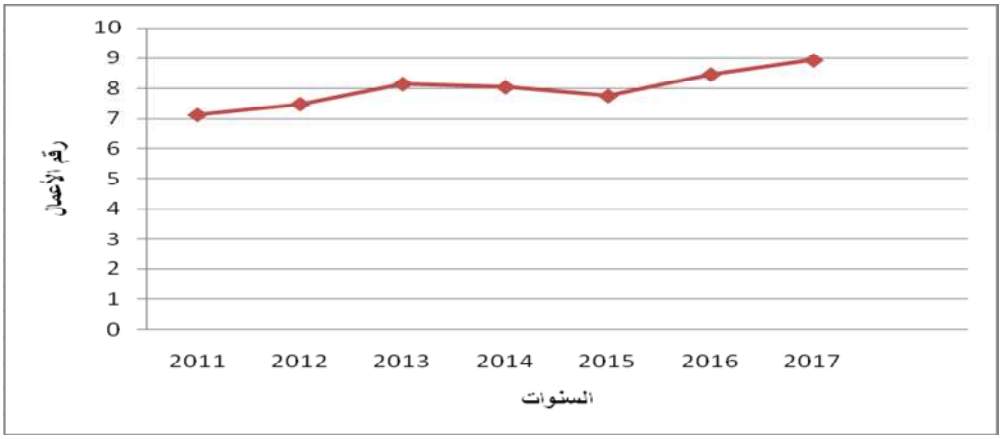

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاستناد إلى الجدول أعلاه

استطاعت مؤسسة حمود بوعلام التكيف مع متطلبات الشراكة، فبالرغم من وجود المؤسسات الأجنبية المنافسة فالطلب على منتوجاتها في تصاعد وقد تغلب على بعض منتجات الاتحاد الأوروبي، حيث **مبيعاتها** سواء على المستوى المحلي (فقد قدرت نسبة التغطية المحلية حوالي (75%) على مستوى الشمال) أو الدولي تزداد من سنة إلى أخرى فكما هو موضح في المخطط البياني أن رقم الأعمال في تصاعد من سنة 2011 ثم ينخفض بنسبة قليلة سنتي 2012 و2013 ثم يستمر في التصاعد باقي السنوات إلا أن ما يفسر هذا الارتفاع هو ضبط الاستيراد الذي قامت به الدولة حول المشروبات وبالتالي أصبحت المنافسة ضعيفة نوعا ما بالنسبة للقطاعات الأخرى، كذلك كبر حجم المؤسسة الذي استطاعت منتجاتها تغطية الطلب المحلي كان كفيل لجعلها في مكانة مرموقة ضمن باقي المؤسسات.

الجدول رقم (6): تطور أرباح المؤسسة

الوحدة: مليون د ج

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الأرباح	908	938	1457	1005	1370	1401	1544

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاستناد إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من المؤسسة

الشكل (7): تطور أرباح المؤسسة

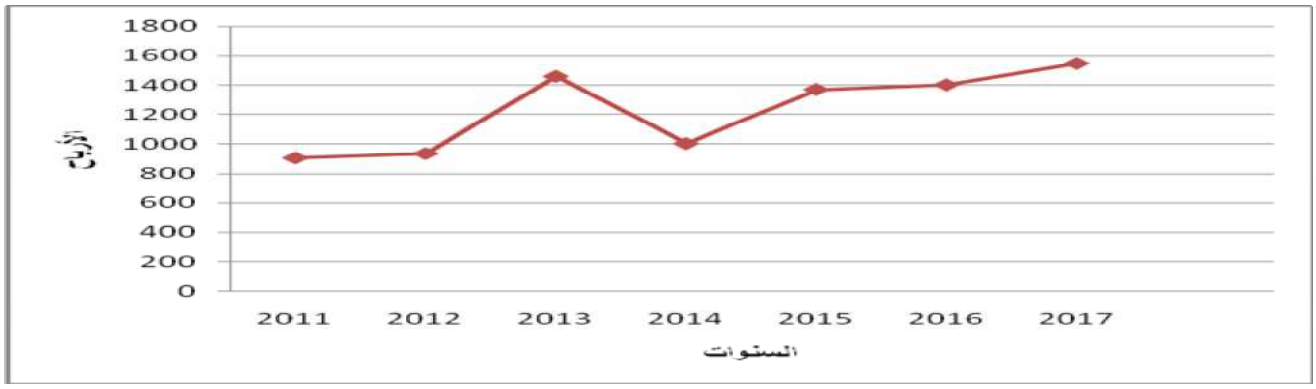

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاستناد إلى الجدول أعلاه

نلاحظ أن أرباح الشركة في ارتفاع مستمر من 2011 إلى 2017 ماعدا السنتين 2013 و2014 أين انخفضت أرباح المؤسسة نظرا لما كان يعاني منه الاقتصاد الجزائري ففي هذه الفترة مرت الجزائر بأزمة اقتصادية، إلا أنها استطاعت أن تحقق هدفها في زيادة الأرباح كما هو موضح في الجدول أعلاه.

3- الصادرات:

مع الانفتاح الذي شهده العالم اليوم ومع توقيع الجزائر اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي جعل المؤسسات الجزائرية تقتحم السوق الأوروبية خاصة من أجل الجالية الجزائرية الذي يأخذهم الحنين لمنتوجات بلدهم، كذلك ساعدت الدولة الجزائرية في تشجيع الصادرات بمنح إعفاءات جمركية على الصادرات فشركة حمود بوعلام استطاعت أن تستفيد من هذا الإعفاء الذي اعتبرته محفزا، إلا أن الجانب اللوجستيكي والبيروقراطية تبقى عائق أمامها، فتحقيق ما نص عليه في القانون قتلته البيروقراطية على أرض الواقع، وهذا أحد المشاكل التي يعاني منها المصدرين مقارنة بالمؤسسات الأجنبية المنافسة، كذلك وضعت الدولة عدة تدابير منها الإطار المؤسساتي (مجموعة من المؤسسات لدعم وتقديم المعلومات والمرافقة)، حيث استفادت شركة حمود بوعلام من خدمات بعض هذه المؤسسات التي تقدم المعلومات عن السوق الأوروبي وكذلك منAPAB(association des producteurs algériens de boissons) التي لها دور كبير في دعم هذا النوع من المؤسسات كذلك هناك معايير وإجراءات تفرضها الدول الأوروبية لكي تستطيع المؤسسات الجزائرية الولوج في السوق الأوروبي فشركة حمود بوعلام تحاول أن تكون على المستوى العالمي المطلوب.

4- الواردات:

مثلما كان التحرير التجاري حافزا بالنسبة للمؤسسات الجزائرية لاقتحام السوق الأوروبية، كذلك كان فرصة أمام الدول الأوروبية للاستحواذ على السوق الجزائري حيث استطاعت منتجات المؤسسات الأوروبية غزو السوق الجزائري لما تتمتع به من تطور وجودة منتوجاتها العالية، وهنا وجدت المؤسسات الجزائرية نفسها أمام منافسة شديدة خاصة أن مؤسساتنا مازالت هشة مقارنة بها، فمثلا حمود بوعلام تعاني من ندرة المواد الأولية التي يتم استيرادها من الخارج، كذلك تعاني من صعوبات لوجستيكية عكس مؤسسات الدول الأوروبية، وبالرغم من كل هذا الشركة تسعى دائما لتكيف مع متطلبات الشراكة. ولمواجهة التطورات وخبرات المؤسسات الأجنبية، اعتمدت على استيراد آلات متطورة وتم فتح فروع جديدة على مستوى الوطن (بجاية، بليدة، سطيف، وهران ...) مما جعلها تستطيع تغطية نسبة معتبرة (70%) من الإنتاج الوطني، ففي ظل منطقة التبادل الحر أصبح على المؤسسة مواكبة التطورات والسير على خطاها.

III – الخلاصة :

في ظل الانفتاح الاقتصادي والتغيرات التي طرأت على العالم في الوقت الراهن، أصبح من الضروري على الجزائر السير على خطى باقي دول العالم. حيث عقدت اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي كان له أثر كبير على المؤسسات الجزائرية من جانبين، الجانب الايجابي والمتمثل في إتاحة الفرصة أمام المؤسسات الجزائرية في إمكانية اقتحام السوق الأوروبي الواسع والدخول في منافسة والاحتكاك مع المؤسسات الأوروبية ذات الخبرة والكفاءة العالية في التسيير، كما استفادت المؤسسات الجزائرية من المساعدات المالية التي قدمها الطرف الأوروبي عل غرار برنامج ميدا، كذلك ساهم

اتفاق الشراكة بتزويد المؤسسات الصناعية بالمواد الأولية التي تعتمد عليها مؤسساتنا بنسبة (80%)، أما الجانب السلبي لهذا الاتفاق يتمثل في الاختلاف والفرق الواسع بين الطرفين في مستوى القدرات التكنولوجية والتجارية والمالية وكذلك عدم التكافؤ في حجم السوق والطلب والعرض وهناك مؤسسات كان مصيرها الزوال خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدم قدرتها على المنافسة وإغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الأوروبية التي تعد أحسن جودة وأقل تكلفة.

كما يعتبر قطاع الصناعة الغذائية من القطاعات التي استطاعت أن تصمد رغم الانفتاح مقارنة بالقطاعات الأخرى، ومع هذا مؤسسة حمود بوعلام واجهت صعوبات وكانت هناك تبعية فيما يخص المواد الأولية التي كانت شبه منعدمة في الجزائر، وكانت نسبة التصدير لديها منخفضة جدا، أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فكانت مشاكلها أكبر وصمودها أصعب.

– الإحالات والمراجع :

[1] مراد ناصر. (2007). **متطلبات نجاح إتفاق الشراكة الأوروجزائري**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، 47(04)، الجزائر، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، ص.ص 299-310.

[2] محمد لحسن علاوي، وكريم بوروشة. (جوان, 2016). **تفعيل الشراكة الاوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 03(04) ، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 33-44.

[3] أنفال نسيب. (2016). **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، مجلة دفاتر اقتصادية،07 (01)، الجزائر،جامعة الجلفة، ص.ص 195-211.

[4] hassaine, k. (2010). **Accord d'association Algérie-union européenne quelles perspectives pour l'économie algérienne** (mémoire de magistère). Faculté des sciences économiques, des sciences de gestion et des sciences commerciales, Algérie, université d'Oran, p. 152.

[5] إكرام مياسي. (2012). **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاسه على القطاع الخاص في الجزائر**. الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، صفحة 215.

[6] مراد خروبي. (2014). **الشراكة الأورو متوسطية وأثارها على المؤسسات الاقتصادية** (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة باتنة، صفحة 190.

[7] يوسف مسعداوي. (2010). **دراسات في التجارة الدولية**. الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، صفحة 180.

[8] ياسين جبار. (2012). **الشراكة الأورومتوسطية واقع وأفاق إشارة لحالة الجزائر**. الجزائر، دار المعرفة، صفحة 20.

[9] hassaine, k. (2010), Op.cite. p, 131.

[10] Ministère, d. l. (2012, février). **Mise à niveau des petites et moyennes entreprises**. Consulté le mai 06, 2019, sur www.mdipi.gov.dz: http://www.mdipi.gov.dz/?Mise-a-niveau-des-Petites-et.

[11] إكرام مياسي. (2012). مرجع سابق، صفحة 279.

[12] Dhaoui, M. L. (2002). **Guide méthodologique : Restructuration et mise à niveau d'entreprises**. Organisation des nations unies pour le développement industriel, p. 74.

[13] rahmani, r. (2011). **La mise à niveau des entreprises en Algérie : état des lieux et perspectives** (mémoire de magister). Faculté des sciences économiques des sciences de gestion et sciences commerciales, Algérie, université de Bejaia, p. 123.

[14] فاطمة الزهراء رقايقية. (2013). **الشراكة الأورو متوسطية رهانات وحصيلة وأفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**. الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، صفحة 132.

[15] ياسين جبار. (2012).مرجع سابق، صفحة 80.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

حنان خداش، بختة حداد (2020)، **أثر اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة شركة حمود بوعلام**، مجلة المؤسسة، المجلد 09 (العدد 01)، الجزائر : جامعة الجزائر-3، ص.ص 379-391.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة المؤسسة مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Entreprise Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).

المؤسسة
entreprise